مخبر البحث في السياسات العامة و التحديات التنموية والامنية في بلدان المغرب العربي

فرقة البحث: تحليل السياسات العامة في المنطقة المغاربية
فرقة البحث: السياسة العامة للأمن الغذائي في الجزائر
فرقة البحث: جيوسياسية الموارد الطبيعية في منطقة المغرب العربي
فرقة البحث (PRFU): أثر التحول نحو الرقمنة على تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي
فرقة البحث PRFU: أمن الطاقة في العلاقات الجزائرية-الاوروبية: آليات تفعيل الدور الطاقوي الجزائري في حوض المتوسط.

تقرير الندوة الوطنية:

الديمقراطية التشاركية في الجزائر: برنامج "كابدال" أنموذجاً لتجسيد الحوكمة المحلية المستدامة "

يوم الاربعاء 04 مارس 2026

نظّم مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بالتعاون مع فرقة البحث (PRFU): أثر التحول نحو الرقمنة على تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي ، وفرقة البحث PRFU: أمن الطاقة في العلاقات الجزائرية-الاوروبية: آليات تفعيل الدور الطاقوي الجزائري في حوض المتوسط، ندوةً وطنية حول: "الديمقراطية التشاركية في الجزائر: برنامج "كابدال" أنموذجاً لتجسيد الحوكمة المحلية المستدامة "

وذلك بتاريخ: يوم الاربعاء 04 مارس 2026

تمّ افتتاح أشغال الندوة الوطنية بكلمة الدكتورة ليندة خنيش بالنيابة عن مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الدكتور زكرياء وهبي، حيث رحبت بالحضور و أشارت الى أهمية الديمقراطية التشاركية في التسيير المحلي، وأثنت على جهود المخبر في طرح مثل هذه المواضيع للبحث والنقاش، تلاها كلمة **مديرة المخبر الدكتورة ابتسام أوعشرين** التي رحبت في بداية كلمتها بالحضور من أساتذة ومشاركين وطلبة ، وأكدت أن مشاركةٍ نخبة من المتدخلين من مختلف الجامعات الجزائرية، تعكس تنوعا في المقاربات وتعددا في الطروحات العلمية، ممّا يساهم في إثراء النقاش وتعميق الفهم حول آليات الانتقال نحو الحوكمة الرشيدة، ويسمح بصياغة توصيات دقيقة تلامس جوهر التحديات التي يواجهها تسيير الشأن العام المحلي في بلادنا.

لتقدم بعدها **رئيسة الندوة: الدكتورة مختاري مريم** كلمتها حيث أشارت إلى أهمية موضوع الندوة موضحة أسباب اختيار هذا الموضوع التي تكمن في أهمية إشراك المواطن في صنه القرار العمومي، وتعزيز آليات الحكامة الجيدة ، حيث ان برنامج كابدال يمثل تطبيقا عمليا للديمقراطية التشاركية من خلال الممارسة ، حيث ينتقل بمفهوم المشاركة من الاطار النظري الى الفعل الميداني ، ويجسد انخراط الفاعلين والمؤسسات والمواطنين في بلورة القرارات وتتبع تنفيذها، بما يعزز مبادئ الشفافية والمسؤولية وتقاسم الأدوار، حيثأن برنامج "كابدال"، بتركيزه على تعزيز قدرات الفاعلين المحليين وترسيخ الديمقراطية التشاركية، يمثل حجر الزاوية في بناء نموذج حوكمة عصري يستجيب لتطلعات مجتمعاتنا.داعية المشاركين إلى قراءة تجربة برنامج **كابدال** قراءة تحليلية ونقدية، للوقوف على رهاناتها وإكراهاتها وآفاق تطويرها، بما يساهم في تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية وتفعيلها على أرض الواقع، وفي آخر كلمتها تمنت لأشغال الندوة كل التوفيق والسداد وان تكلل اعمالها بتوصيات ومخرجات علمية ذات قيمة مضافة.

وبعدها افتتحت **رئيسة الجلسة: الدكتور ة نسيمة لعموري** أشغال الجلسة مبرزة أهمية موضوع الندوة الوطنية داعية المشاركين إلى طرح مداخلاتهم والتركيز على النقاش للخروج بتوصيات في الأخير.

المداخلة الأولى للدكتورة كرفاح ليلى من جامعة البويرة جاءت تحت عنوان " من التسيير الإداري إلى الحوكمة التشاركية: هل يمثل برنامج كابدال تحولا إبستمولوجيا في تصور الدولة المحلية بالجزائر؟"

طرحت من خلالها إشكالية: هل يمثل برنامج كابدال تحولا ابستمولوجيا في تصور الدولة المحلية في الجزائر؟ حيث تسعى هذه المداخلة إلى مقاربة تجربة برنامج كابدال (CAPDEL) في الجزائر من زاوية إبستمولوجية، من خلال مساءلة التحول الذي أحدثه – أو سعى إلى إحداثه – في تصور الدولة المحلية للفعل العمومي. المداخلة تنقل النقاش من المستوى الإجرائي إلى المستوى المعرفي، أي من سؤال "كيف تعمل الحوكمة؟" إلى سؤال "كيف تعيد الحوكمة تشكيل تصورنا للدولة والسلطة والمعرفة؟".

كما تسعى إلى الإسهام في توسيع النقاش حول الدولة المحلية في الجزائر، ليس فقط باعتبارها وحدة إدارية، بل باعتبارها فاعلا منتجا للمعرفة العمومية. وبذلك، تقدم المداخلة قراءة نقدية تسائل عمق التحول في الدولة المحلية الجزائرية، وتفتح النقاش حول مستقبل الحوكمة التشاركية كخيار استراتيجي لإعادة بناء العلاقة بين الإدارة والمجتمع.

وعلى ضوء ما سبق قدمت الدكتورة مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز الانتقال من البراديغم الوضعي إلى البراديغم النسقي التفاعلي في تصور الدولة المحلية: كضرورة الانتقال من المقاربة الظرفية للحوكمة إلى مقاربة مؤسسية دائمة، وذلك من خلال إدماج آليات المشاركة في الإطار القانوني المنظم للجماعات المحلية، حتى لا تبقى التجارب التشاركية مرتبطة ببرامج مؤقتة أو دعم خارجي، بالإضافة الى إعادة بناء الثقافة الإدارية على أسس تشاركية، عبر تكوين المنتخبين والإطارات المحلية في مهارات التخطيط التشاركي، إدارة الحوار، والتفاوض المجتمعي، لأن التحول الإبستمولوجي يبدأ من تغيير الذهنيات قبل تغيير الإجراءات، كما اكدت على ضرورة تعزيز القدرات التقنية والمالية للجماعات المحلية، حتى تتمكن من ممارسة صلاحياتها بفعالية، فاللامركزية دون موارد حقيقية تظل شكلية ولا تسمح بإعادة توزيع فعلي للسلطة، وأوصت بتمكين المجتمع المدني المحلي وتطوير آليات الثقة بينه وبين الإدارة، لأن البراديغم النسقي التفاعلي يقوم على تعدد الفاعلين، ولا يمكن أن يتحقق في غياب شركاء قادرين على المساهمة في صنع القرار، مع التأكيد على ضرورة الانتقال من المشاركة الاستشارية إلى المشاركة التقريرية في بعض المجالات المحلية، بما يسمح بإعادة توزيع فعلي للسلطة ويجسد التحول الإبستمولوجي بشكل ملموس.

أما المداخلة الثانية للدكتورة أمينة سرير عبد الله من جامعة بومرداس: جاءت تحت عنوان "آليات عصرنة وتحسين أداء الإدارة المحلية في الجزائر: قراءة تحليلية في إسهامات التعاون الدولي اللامركزي: (نموذج برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية CapDeL، تطرقت الدكتورة لتعريف الإدارة المحلية باعتبارها نقل سلطة إصدار قرارات إدارية الى مجالس منتخبة بحرية المعنيين، ثم ذكرت مبررات الاخذ بمبادئ الإدارة المحلية مثل تزايد مهام الدولة، التفاوت بين أجزاء الإقليم، تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي، الإدارة المحلية أكثر إدراكا للحاجات المحلية، التدريب على أساليب الحكم ، بالإضافة الى كون الإدارة المحلية تحقق التنمية الاقتصادية.ثم عرضت لنا الدكتورة المقومات الأساسية التي تقوم عليها الإدارة المحلية، وتتمثل في تمتع الإدارة المحلية بالشخصية المعنوية، قيام مجالس محلية منتخبة لادارة المصالح المحلية، وجود مصالح محلية مستقلة ، وخضوع الإدارة المحلية لرقابة الحكومة.وبعدها أشارت الى أهداف الإدارة المحلية على المستويات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

لتنتقل بعدها الى مفهوم التنمية المحلية التي لا تقوم دون توفر أرضية ديمقراطية قائمة على الديمقراطية التشاركية التي تؤكد على إشراك الفواعل غير الرسمية كالمجتمع المدني في عملية التنمية المحلية من خلال عدة آليات مثل لجان الاحياء ، وتوصلت الى جملة من الخصائص التي تتميز بها التنمية المحلية منها استنادها على أساس فلسفة ديمقراطية تقوم على إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في عملية التنمية ، وحقهم في اتخاذ القرارات التي تتعلق باحتياجاتهم التنموية.وتقوم التنمية المحلية على عدة مقومات بشرية ومالية وغيرها

وقد تطرقت الدكتورة لبرنامج كابدال كنموذج لعصرنة الإدارة المحلية، فقامت بتعريفه وذكرت محاوره وأهدافه.وفي ختام المداخلة أشارت ان برنامج كابدال جاء في سياق الإصلاحات المؤسساتية التي باشرتها الجزائر، ويعتبر احد مخرجات التعاون الدولي، وقد ركزت الجزائر على مسارات عصرنة الإدارة المحلية في مضامين برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية كابدال.

في حين أشارت **المداخلة الثالثة للدكتورة نورة بلعيدي من جامعة البويرة الموسومة بـ: "تمكين الشباب في الفعل العمومي المحلي بولايات الجنوب الجزائري: قراءة واقعية لتجربة برنامج كابدال"**، بطرح سؤال مركزي مفاده: هل يمثل تمكين الشباب في الجنوب الجزائري عبر تجربة كابدال تحولا حقيقيا في موقعهم داخل الفعل العمومي المحلي، أم أننا لا نزال أمام مشاركة محدودة التأثير في ظل استمرار البنية الإدارية التقليدية؟ تناولت هذه المداخلة إشكالية تمكين الشباب في الفعل العمومي المحلي بولايات الجنوب الجزائري، من خلال قراءة واقعية وتحليلية لتجربة برنامج كابدال (CAPDEL) بوصفه إحدى أبرز المبادرات التي سعت إلى تجسيد مبادئ الحوكمة التشاركية على المستوى المحلي. وتنطلق الدراسة من قناعة مفادها أن مسألة إدماج الشباب في صناعة القرار المحلي لم تعد مجرد خيار سياسي أو خطاب مؤسساتي، بل أصبحت رهانا استراتيجيا يرتبط بإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، خاصة في المناطق التي تعاني من تحديات تنموية مركبة. حيث تكتسي ولايات الجنوب الجزائري خصوصية ديموغرافية واجتماعية واقتصادية تجعل من فئة الشباب الفاعل الأساسي في معادلة التنمية المحلية. فهذه المناطق تتميز بنسبة مرتفعة من الشباب، مقابل هشاشة في البنى الاقتصادية، وبعد جغرافي عن مراكز القرار، وضعف في فرص المشاركة السياسية والمؤسساتية. وفي هذا السياق، يطرح سؤال التمكين بوصفه مسارا يتجاوز مجرد إشراك الشباب في أنشطة ظرفية، ليصل إلى إعادة إدماجهم في بنية الفعل العمومي المحلي كقوة اقتراح ومبادرة وتأثير.
تسعى المداخلة إلى تحليل تجربة كابدال باعتبارها إطارا عمليا حاول إدخال آليات جديدة تقوم على التشخيص التشاركي، وإشراك المنتخبين والمجتمع المدني والشباب في تحديد أولويات التنمية المحلية، وصياغة مشاريع تستجيب لحاجيات المجتمع. كما تحاول المداخلة تفكيك مفهوم "التمكين" ذاته، من خلال التمييز بين التمكين الرمزي الذي يقتصر على إشراك الشباب في المشاورات، والتمكين الفعلي الذي يمنحهم أدوات الفعل، والمعلومة، وإمكانية المتابعة والمساءلة. وتناقش في هذا الإطار التحديات البنيوية التي تعترض هذا المسار، سواء تعلق الأمر بالثقافة الإدارية التقليدية، أو بضعف الموارد، أو بغياب آليات استدامة المبادرات بعد انتهاء البرامج الممولة.

القيمة العلمية لهذه المداخلة تمثلت في نقل النقاش من مستوى الشعارات إلى مستوى التقييم الواقعي، من خلال قراءة ميدانية لتجربة تطبيقية في سياق جغرافي محدد. كما تسهم في إثراء النقاش حول مستقبل الحوكمة المحلية في الجزائر، عبر تسليط الضوء على فئة الشباب باعتبارها عنصرا محوريا في أي تحول تنموي مستدام.وتهدف الدراسة في الأخير إلى تقييم ما إذا كانت تجربة كابدال قد شكلت خطوة حقيقية نحو بناء نموذج تشاركي يعزز الثقة بين الشباب والإدارة المحلية في ولايات الجنوب، أم أنّها بقيت تجربة ظرفية لم تتحول بعد إلى ثقافة مؤسساتية دائمة. وقد توصلت الدراسة إلى أن : تجربة برنامج CapDeL في ولايات الجنوب الجزائري تظهر أن إدماج الشباب عبر التشخيص التشاركي، المجالس الاستشارية، ودعم المبادرات المحلية يمكن أن يوفر فرصا حقيقية للمشاركة والتأثير. ومع ذلك، تواجه هذه التجربة عدة عوائق مثل المركزية الإدارية، ضعف متابعة تنفيذ المقترحات، محدودية الموارد، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، مما حدّ من تأثير التمكين في بعض الحالات.

المداخلة الرابعة للدكتورة أسماء صالحي من جامعة أم البواقي:" أي نموذج للسياسة العامة في الجزائر في ضوء الانتقال للديمقراطية التشاركية الذكية؟ التحديات والرهانات"

تطرقت الى الانتقال من النموذج الديمقراطي التشاركي التقليدي إلى نموذج قائم على الشبكية الذكية يقودنا إلى تحليل السياق البنيوي للسياسة العامة المحلية في الجزائر، فلم تعد مجرد أداة لتنفيذ تعليمات مركزية، بل أصبحت فضاء لإعادة ابتكار العلاقة بين السلطة والمجتمع، حيث يصنع القرار المحلي من منطق الشبكات التشاركية الذكية (المنتخبون، المجتمع المدني، المواطنون، الفاعلون الاقتصاديون)، كما أن الشرعية التفاعلية تستند إلى الشفافية، وإمكانية تتبع القرار، وقدرة المواطن على التأثير.بهذا يشكل برنامج كابدال وفق نموذج الشبكية الذكية خطوة تأسيسية نحو بناء ديمقراطية محلية ذكية تقوم على أسس تشاركية مستدامة، ورغم السياسات والاستراتيجيات والجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية، إلا أن هناك تحديات تبقى عائق أمام تحقيق ديمقراطية تشاركية ذكية منها الفجوة الرقمية التي تعاني منها البنية التحتية الرقمية في المناطق الجزائرية سواء الحضرية والريفية الذي يشكل تهديد لمبدأ تكافؤ الفرص في المشاركة، ضعف الاطار القانوني الذي ينظم ويحقق المؤسسية المستدامة، وعليه فإن مشروع الرقمنة في السلطة المحلية يبقى محل نقاش فكري وبحث عملي.

وقد اوصت الدراسة بـ: تعميم ثقافة الرقمنة ودمج الذكاء الاصطناعي من خلال مساهمة القرار التشاركي في نشر الوعي بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة المحلية، بالإضافة إلى إعادة النظر في مفهوم الديمقراطية التشاركية من خلال تحويل برنامج كابدال من مشروع إصلاحي إلى سياسة عمومية وطنية مستدامة لتعزيز الدور المحوري للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية.

جاءت المداخلة الخامسة للدكتورة شهيناز صبيحي من جامعة الشلف، بعنوان: "الحوكمة المحلية كدعامة للتنمية المستدامة في الجزائر: تقييم الأثر السوسيو-اقتصادي لبرنامج كابدال"، كان التساؤل الجوهري للمداخلة كالتالي: إلى أي مدى استطاعت آليات الحوكمة المحلية المعتمدة في برنامج "كابدال" تعزيز التنمية المستدامة وتحسين الواقع الاجتماعي والاقتصادي على المستوى المحلي في الجزائر؟ وتم عرض المداخلة في ثلاثة محاور، المحور الأول يتعلق بالإطار المفاهيمي للحوكمة المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر، تطرق لمفهوم الحوكمة المحلية وأبعادها التشاركية في السياق الجزائري، وكذلك التنمية المستدامة ومتطلباتها في البيئة القانونيةٍ والسياسية الجزائرية: فلسفة التنمية المستدامة محلياً، المرجعية القانونية والسياسية، العلاقة الارتباطية بين الحوكمة والاستدامة.

المحور الثاني بعنوان برنامج "كابدال" كآلية لتجسيد الحوكمة المحلية، تناول: المرجعية الهيكلية والأهداف الاستراتيجية لبرنامج"كابدال": الإطار التعاوني والنشأة والأهداف الاستراتيجية، أدوات التخطيط الاستراتيجي والمشاركة المواطنية في البرنامج المتمثة في المخططات البلدية للتنمية من الجيل الجديد (PCD-GN):، مأسسة المشاركة عبر "المجالس الاستشارية البلدية، التنمية الاقتصادية المحلية (DEL):

المحور الثالث بعنوان تقييم الأثر السوسيو-اقتصادي واستشراف المستقبل:تناول شقين الشق الاول تحليل النتائج الميدانية والأثر السوسيو-اقتصادي (التنمية المتمحورة حول الإنسان)، تطرق للأثر الاقتصادي: تعزيز المقاولاتية والجاذبية الترابية، والأثر الاجتماعي: تمكين الفئات الهشة والتماسك المجتمعي، بالإضافة الى قراءة إحصائية في مخرجات برنامج كابدال".تتناول مؤشرات المشاركة المواطنية ومأسسة الحوكمة، الأثر الاقتصادي: المخططات البلدية من الجيل الجديد (PCD-GN، وبعدها تطرقت لتقييم أثر "كابدال" على التنمية المستدامة، ثم قراءة تحليلية في المفارقة بين "الطفرة الإحصائية" و"المقاومة البيروقراطية"، وفي الشق الثاني تطرقت لتحديات الاستدامة واستشراف مستقبل الحوكمة في الجزائر

لقد كشفت الدراسة أن برنامج "كابدال" مكن من وضع "خارطة طريق" واضحة للحوكمة المحلية في الجزائر، حيث نجح في مزج البعد التقني (التخطيط) بالبعد الديمقراطي (المشاركة). وتوصي الدراسة بضرورة: الإسراع في إصدار قانون البلدية الجديد لإدراج "المجالس الاستشارية" ضمن هياكلها، تحفيز البلديات مالياً بناءً على "مؤشرات الحوكمة والشفافية" وليس فقط على الكثافة السكانية، رقمنة آليات المشاركة المواطنية لضمان شمولية أكبر للشباب.

المداخلة السادسة للدكتورة ليندة خنيش من المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، التي جاءت بعنوان "معوقات الانتقال نحو التسيير التشاركي الناجع في الجزائر". تناولت هذه المداخلة تشخيص واقع الانتقال نحو التسيير التشاركي في الجزائر الذي يضعنا أمام مواجهة صريحة مع المعوقات المرتبطة بالبنيةٍ السوسيوثقافية، حيث نلمس هوة سحيقة وتعارضاً صارخاً بين الفكر التنظيري والممارسة الميدانية. هذا التعارض ناتج عن تشوه عميق في بنية الثقافة السياسية التي لا تزال تنظر للمشاركة كمنّة من الإدارة لا كحق أصيل للمواطنة، مما أدى إلى غياب الفاعلية المجتمعية الحقيقية وتآكل آليات التمكين التي تسمح للفرد بأن يكون فاعلاً لا مجرد مفعول به في العملية التنموية.

وعلى صعيد موازٍ، تبرز المعوقات القانونية والمؤسساتية كحجر عثرة أمام طموحات برنامج 'كابدال'؛ فاستقلالية الجماعات المحلية تظل منقوصة في ظل أداء لامركزي يتسم بالضعف والتبعية، مع غياب إطار قانوني صريح وشامل يدعم 'المشاركة المواطنة' كركيزة ملزمة. إن حصر الآليات القانونية للشراكة في مجرد 'الإعلام الإداري' أو الإجراءات ذات الطابع الاستشاري غير الملزم، قد أفرغ العملية التشاركية من محتواها، وحولها إلى قوالب بروتوكولية تفتقر لروح المبادرة. يضاف إلى ذلك تقييد نشاط المجتمع المدني وتكبيله بذهنيات إدارية تعيق ثقافة العمل الجماعي، علاوة على غياب حكامة المرفقٍ العام وضعف انخراط القطاع الخاص الذي لا يزال غائباً عن معادلة التنمية المحلية المتكاملة.

أما بالحديث عن متطلبات تفعيل الديمقراطية التشاركية، فإننا اليوم بحاجة ماسة إلى ثورة تشريعية وإدارية تعيد صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم على المستوى المحلي. يتطلب ذلك بناء جسور ثقة متينة عبر الرقمنة والشفافية المطلقة في تسيير الشأن العام، وفتح قنوات دائمة للحوار تتجاوز الفترات الانتخابية لتصبح نهجاً يومياً في حياة البلدية. إن التفعيل الحقيقي يبدأ من الإيمان بأن التنمية ليست "هبة" تقررها المكاتب المغلقة، بل هي "عقد اجتماعي" يُبرم في الساحات العامة وبين ثنايا الأحياء والقرى.

وفي قلب هذه التحولات، يبرز دور تنظيمات المجتمع المدني الجزائري كحامل للواء الحوكمة المحلية الرشيدة. إن الرهان المعقود على هذه التنظيمات يتجاوز الدور التقليدي، ليصل إلى دور "الشريك الاستراتيجي" القادر على ترسيخ الحوكمة من خلال التخطيط والرقابة والمساهمة في صنع القرار. المجتمع المدني هو صمام الأمان الذي يضمن تحويل المطالب الشعبية إلى برامج تنموية قابلة للتنفيذ، وهو المختبر الحقيقي لتكوين القيادات المحلية القادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، مما يجعل من مشاركته ضرورة وجودية لا خياراً تجميلياً في مسار بناء الجزائر الجديدة."

في حين المداخلة السابعة للدكتورة مختاري مريم من جامعة تيبازة: المعنونة بـ: " المخطط البلدي للتنمية كآلية لإرساء المقاربة التشاركية وتفعيل التنمية المحلية - برنامج كابدال نموذجا-

ركزت على المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد الذي يعتبر آلية من اليات الديمقراطية التشاركية التي جاء بها برنامج كابدال، حيث أن المخطط البلدي هو مخطط استشرافي، تشاوري ومشترك، من إعداد مختلف الفاعلين المحليين، كسابقة من نوعها يجمع البرنامج لأول مرة كل الفاعلين على طاولة واحدة (الإدارة، المصالح اللاممركزة: الدوائر والولايات- الفاعلون الاقتصاديون- مواطنون غير منظمون- منتخبون- جمعيات)، للعمل الجماعي والتشاور من أجل اتخاذ قرارات تتميز بالحكامة والرشادة بما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة على المستويات المحلية.
ثم انتقلت الى أدوار الفاعلين المحليين في إعداد المخطط البلدي للتنمية: أولا:المنتخبون يستجيبون بسرعة أكبر وبصفة شاملة إلى انشغالات مواطنيهم، ويضعون قنوات تواصل رسمية مع المواطنين والمواطنات للتعرف على انشغالاتهم، ويحسنون من معرفتهم بالإقليم عبر تقاسم متزايد للمعطيات والمعلومات المتعلقة بوضعية السكان وأولوياتهم (صحة،تعليم،شغل..)، ثانيا: الفاعلون الاقتصاديون يساهمون في إعداد استراتيجيات من شانها الرفع من جاذبية إقليمهم وقدرته التنافسية، ويعلمون المنتخبين وإطارات الإدارة المحلية بالمعيقات التي يواجهونها في تطوير النشاطات الاقتصادية، يشاركون في تنمية شعب إنتاجية مدرة للثروة، يحفزون على خلق مناصب شغل في القطاعات الواعدة من خلال تظافر الجهود، ثالثا:إطارات الإدارة المحلية تقرب أعمالها(مشاريع،برامج،سياسات)من أولويات المواطنين والمواطنات ضامنة بذلك تبني السكان لتلك الأعمال. رابعا:فاعلي المجتمع المدني يسلطون الضوء على احتياجات مختلف فئات المجتمع المحلي.

وفي المحور الثاني تطرقت لمراحل إعداد المخطط البلدي للتنمية،المرحلة الأولى: تحضير العملية: يتم فيها تنصيب المجلس الاستشاري البلدي المكون من:الجمعيات، المواطنات والمواطنين(الأشخاص غير المنظمين)، الفاعلين الاقتصاديين، النساء، الشباب، ذوي الاحتياجات الخاصة، اللجان الإقليمية.المرحلة الثانية: التشخيص الإقليمي التشاركيمما يؤدي الى فهم مشترك للاحتياجات والإشكاليات، وكذا للإمكانات ووسائل الدعم المتاحة من أجل تحسين الوضع الراهن.المرحلة الثالثة: الرؤية الإستراتيجية الرؤية هي الإجابة عن سؤالين: إلى أين نريد الذهاب؟ وكيف يمكننا الوصول للمكان المرغوب فيه؟ فالرؤية تعتبر الحلم الجماعي للإقليم، المرحلة الرابعة: التخطيط عملية التخطيط هي المرحلة التي يقوم فيها الفاعلون بتحديد الطريق المؤدي إلى الرؤية، ويتم فيها انتقاء الخيارات، حيث يتم تحديد أولوية رهانات واستراتيجيات ما على حساب أخرى. ثم صياغة المشروع الأولي للمخطط البلدي للتنمية والمصادقة على المخطط البلدي للتنمية مع الفاعلين.المرحلة الخامسة: الصياغة النهائية للمخطط البلدي للتنمية والمصادقة عليه ،المرحلة السادسة: البرمجة والمتابعة، المرحلة السابعة: الحصيلة ويسمح التقييم بالتكيف بشكل مستمر مع تغيرات ظروف المجتمع والبيئة الخارجية، دون محاولة التحكم في كل شيء.

أما المحور الثالث فخصصته لمعوقات واجهت برنامج كابدال، من بينها:كيفية إقناع الناس بالمشاركة في برنامج كابدال، خصوصا إشراك النساء في بعض المناطق المتحفظة في هذا المجال، وكذلك بالنسبة للشباب كانت هناك صعوبة في إشراكهم بسبب عدم ثقتهم في البرنامج، بالإضافة للفهم الخاطئ من البعض الذين كانوا يتصورون أن البرنامج سيقوم بتوزيع أموال على المشاركين فيه، في حين أن البرنامج جاء بخبرات لتنمية قدرات الفاعلين المشاركين من أجل تحقيق عملية التنمية، والصعوبة الأكبر كانت في تعبئة الفاعلين على المستوى المحلي وتم تجاوزها ولكن بعد الدورات التكوينية كان هناك حماس من طرف الفاعلين خصوصا بعد التطرق للرؤية المستقبلية للبلدية بعد 15 أو 20 سنة. كما أنمنظمات المجتمع المدني لا تملك مستوى يؤهلها لإنجاز مشاريع فعالة في التنمية المحلية

وقد توصلت المداخلة إلى أن برنامج كابدال آلية مهمة وترتكز على دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية وفقا لمبدأ الديمقراطية التشاركية، ولكن نجاح المشروع والتجربة في بلدنا يحتاج إلى وقت ليؤتي ثماره، ويتعلق بمدى تجسيد وإرساء ثقافة الديمقراطية التشاركية في المجتمع، كونها ثقافة دخيلة على مجتمعنا، وهي نتيجة نمو وتطور المجتمعات الغربية، وإرساؤها ربما سيتطلب جيلا جديدا يتربى عليها، واوصت بضرورة تعديل القوانين الخاصة بالبلدية والولائية لتتلاءم مع طبيعة التنمية المحلية التشاركية والتي تقتضي اللامركزية في التسيير، بالإضافة الى ضرورة تعديل قانون الانتخابات لرفع مستوى المنتخبين المحليين.

أما المداخلة الثامنة للدكتورة حليمة موساوي من جامعة خميس مليانة، جاءت تحت عنوان "الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر : دراسة تقييمية لواقع الجمعيات النموذجية لبرنامج كابدال" تناولت فيها ثلاث محاور رئيسية: المحور الأول: الإطار المفاهيمي لبرنامج كابدال وأهدافه الرئيسية، المحور الثاني: أهداف التنمية المحلية في البلديات التي طبق فيها برنامج كابدال، لمحور الثالث: تقييم الجمعيات النموذجية لبرنامج كابدال، وركزت على تقديم مجموعة من الجمعيات النموذجية في إطار برنامج كابدال وتطرقت بالتفصيل للمشاريع التي قامت بإنجازها، وكذلك الأهداف التي تسعى لتحقيقها، ولم تكتف بعرض تجارب هذه الجمعيات بل تناولت كيف أثر برنامج كابدال على أدائها بعد استفادة هذه الجمعيات من الدورات التكوينية في المشاريع.

وفي ختام المداخلة أكدت الدكتورة أن لغة الأرقام في برنامج كابدال تتحدث عن نفسها؛ فنحن لا نتحدث عن مشاركة صورية، بل عن أكثر من 200 جمعية محلية ساهمت في صياغة 10 مخططات بلدية استراتيجية. هذه الأرقام تؤكد أن المواطن عندما يجد الفضاء المناسب كالمجالس الاستشارية، فإنه يقدم قيمة مضافة حقيقية تُترجم في مشاريع اقتصادية ملموسة. وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أن تجربة كابدال في إطار الديمقراطية التشاركية كانت تجربة مميزة ونتائجها نسبية في كل بلدية، كما أن اختيار عشرة بلديات من مجموع 1541 بلدية على المستوى الوطني هو عدد غير كافي للقول بأن هذه البلديات تمثل كل مقومات وخصائص بلديات الوطن، لأن كل بلدية لها خصوصيتها ومشاكلها وطموحاتها، لذلك كان من المفروض اختيار عدد كبير وتوفير الدعم المالي والتقني لإنجاح التجربة ونقل الخبرة في مجال التنمية المحلية وفق مقاربة الديمقراطية التشاركية

اختتمت أشغال الندوة بمجموعة من التوصيات نوردها فيما يلي:

- تعديل قانون الانتخابات من حيث المواد التي تنص على شروط ترشح وانتخاب المنتخبين المحليين، لرفع مستوى هذه الفئات.
- تعديل قانوني البلدية والولاية ومحاولة إرساء وتجسيد اللامركزية الإدارية التي تقتضيها التنمية المحلية، وتوسيع صلاحيات المجالس البلدية، ومنحها الحرية لاتخاذ قراراتها التنموية.
- إدماج الرقمنة والذكاء الاصطناعي لتعزيز المشاركة المحلية، والمساهمة في التنمية القائمة على الشفافية والمساءلة.
- ضرورة الانتقال من المشاركة الاستشارية إلى المشاركة التقريرية في بعض المجالات المحلية
- التركيز على تكوين الفاعلين في التنمية المحلية وتغيير الذهنيات والتخلص من منطق المركزية في اتخاذ القرار.
- محاولة وضع نماذج وطنية لتطوير الإدارة المحلية في الجزائر نابعة من خصوصية المجتمعات المحلية المختلفة.